كلمة معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بمسلمي الروهينجيا في ميانمار

على هامش اجتماع التنسيق السنوي

19 سبتمبر 2017

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي بدايةً أن أرحب بأصحاب الفخامة رؤساء الدول والسادة الوزراء المشاركين في هذا الاجتماع الخاص لفريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بمسلمي الروهينجيا في ميانمار. وأود بهذه المناسبة أن أرحب كذلك بالسادة الكرام ممثلي الأمم والمنظمات الدولية التي انضمت إلينا في أشغال هذه الدورة المهمة. إن منظمة التعاون الإسلامي كانت سبَّاقة إلى الدعوة إلى تعزيز حقوق أقلية مسلمي الروهينجيا، لاسيما فيما يخص استعادتهم لهويتهم. وإنه ليساورنا بالغ القلق بشأن الوضع على الأرض والذي وصفه المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنه نموذج كلاسيكي لعملية "تطهيرٍ عرقي".

لقد فشلت حكومة ميانمار في تحمل المسؤولية عن أعمال العنف المفرطة التي تطال السكان المدنيين في ولاية راخين على أيدي قوات الأمن. وبدلاً من ذلك، ادَّعت بأن الروهينجيا هم من

أضرموا النار بأنفسهم في مساكنهم وبأنهم هم المسؤولون عن أعمال العنف. دعوني أقولها صراحة، إن منظمة التعاون الإسلامي لا تغض الطرف عن أعمال العنف في حق الدولة ولا ترضى أن يُهدَّدَ أمنُها، كما أنها تَحترمُ سيادة ميانمار وسلامة أراضيها. إلاَّ أن المنظمة أعربت في الوقت ذاته لحكومة ميانمار عن الحاجة إلى أن تمارس قوات الأمن أقصى درجات ضبط النفس في تعاملها مع السكان المدنيين وأن تمنع جماعات اليمين المتطرف من تأجيج نيران الكراهية الدينية. ذلك أن حرمان الروهينجيا من حقوقهم الأساسية لن يؤدي سوى إلى تفاقم الوضع على أرض الواقع.

ولأن عدد اللاجئين الروهينجيا الهاربين إلى بنغلادش تجاوز 370 ألفاً خلال الأسابيع القليلة الماضية، فإنني أدعو المجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الأمن الدولي، إلى القيام بما يلزم لإنهاء محنة الروهينجيا. وإنني أدعو كذلك حكومة ميانمار إلى تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، برئاسة السيد كوفي عنان، والتي تنص بشكل واضح على التدابير التصحيحية التي يجب أن تُتَّخذ على وجه الاستعجال. وفي هذا الصدد، أحث حكومة ميانمار على وقف حملة العنف هذه ورَدِّ الحقوق الأساسية إلى الروهينجيا حتى يتمكنوا من العيش بسلام ويَحْيَون حياةً مُثمِرةً في بلدهم ويستعيدون وضعهم وحقوقهم الأساسية في الكرامة والحرية الدينية والمواطنة الكاملة وتكافؤ الفرص.

أصحاب المعالي،

أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي بادرت إلى تقديم الدعم المالي والإنساني للاجئي الروهينجيا في بنغلادش. وإنني أحث الدول الأعضاء كافة على مواصلة دعمها لما يُبذل من جهود قيِّمة لتقديم المساندة الإنسانية.

وأعتقد أنه يتعين على الدول الأعضاء دراسة جميع السبل المتاحة لوضع حد للأزمات التي يعاني منها مسلمو الروهينجيا. وإنني أتطلع أن تثمر مناقشاتنا بشأن سبل المضي قدماً في جهودنا الرامية إلى تخفيف معاناة أقلية مسلمي الروهينجيا في ميانمار.

أشكركم جميعاً على حسن اهتمامكم.